

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع 95 سنتاً ليستقر عند 106.17 دولارات

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 95 سنتاً في تداولات الجمعة الماضية ليستقر عند مستوى 106,17 دولارات للبرميل مقارنة بـ 105,22 دولارات للبرميل في تداولات أمس الأول.

وكان سعر برميل النفط الكويتي سجل ارتفاعاً بمقدار 88 سنتاً بعد صدور التقرير الاسبوعي لوكالة الطاقة الاميركية الذي اظهر انخفاضاً في مخزونات النفط الخام بقيمة 4,7 ملايين برميل.

بعد تراجع الأسعار بسبب أزمة الديون في المنطقة الشمالي: الكويت تدرس شراء أصول في أوروبا

عام 2004 ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 19,4 مليار دينار (71 مليار دولار) حسماً هو مخطط له في السنة المالية الحالية. وأجاب الشمالي بالنفي عندما سئل إن كانت الحكومة تدرس إصدار سندات واستبعد القيام بإصدار في العام المقبل.

وقال إن السبب الوحيد الذي قد يدفع للقيام بإصدار سيكون تحقيق الاستقرار في سوق النقد عن طريق البنك المركزي.

المقبلة التي تبدأ أول ابريل، ويبدأ المسؤولون حالياً دراسة ميزانية العام المقبل. وقال: «ستزيد ولاسيما في المجالات التي سيزيد فيها الإنفاق الرأسمالي»، مشيراً إلى مشاريع البنية التحتية والتنمية. وفي السنة المالية الحالية وضعت الميزانية على أساس سعر عالمي للنفط يبلغ 60 دولاراً للبرميل وقال الشمالي إن سعر النفط اللازم كي تحقق الميزانية الكويتية فائضاً هو أكثر من 85 دولاراً، ويبلغ سعر برنت نحو 110 دولارات حالياً.

وقال إن سعر النفط لميزانية العام القادم لم يتحدد بعد «لكنه سيزيد عن العام السابق»، وعن السعر اللازم لتحقيق فائض في ميزانية العام القادم قال «نأمل أن يظل كما هو لكن لا نعرف علينا أن ندرس الأمر».

رويتزن: أبلغ وزير المالية مصطفى الشمالي ان الكويت تدرس شراء أصول في أوروبا بعد تراجع الأسعار بسبب أزمة الديون في المنطقة لكنها لم تتخذ قرارات محددة. وقال في مقابلة أجرتها معه رويترز أمس الأول الجمعة قبيل اجتماع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية الخليجيين في الإمارات العربية المتحدة «لم نحدد أي قطاع للاستثمار فيه في أوروبا لكن كل القطاعات مفتوحة لنا».

وأضاف «كل العروض علينا حالياً علينا أن ن فكر فيه وندرسه جيداً ثم نقرر».

وقال إن الكويت تعلم بوجود استثمارات محتملة «في أشياء كثيرة وقطاعات مختلفة» في عدد من الدول في أوروبا لكنه لم يذكر تفاصيل.

وقال الشمالي إن الأزمة الأوروبية «ستؤثر لكن التأثير لن يكون كبيراً بالنسبة لنا. ننتظر لمعرفة ما الذي سيفعله الأوروبيون بشأن اقتصادهم».

لكن الوزير قال إن الكويت تتوقع زيادة الإنفاق الحكومي بشكل متوسط في السنة المالية



انخفاض أسعار الفائدة شجع المواطنين والمقيمين على اخذ القروض



مصطفى الشمالي

«دار الاستثمار» تسدد الدفعة الأولى للمستثمرين قبل تاريخ استحقاقها بشهرين

كما جاء في خطة إعادة الهيكلة مع الحفاظ على القيمة المساهمي شركة دار الاستثمار على المدى البعيد».

المالية للبنوك والمستثمرين كان قد بدأ بتاريخ 30 يونيو 2011. وفي هذه المناسبة صرح رئيس مجلس إدارة شركة دار الاستثمار عدنان المسلم: «باتي قرارنا بالتسديد المبكر لمبلغ الدفعة الأولى قبل موعد استحقاقها الذي نصت عليه خطة إعادة الهيكلة للشركة والتي تمت الموافقة عليها من قبل المحكمة ليجسد هدفاً بتطبيق الخطة بشكل فعال».

أعلنت شركة دار الاستثمار عن أنها قامت بتسديد مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين قبل تاريخ استحقاقها بشهرين وذلك قبل نهاية شهر أكتوبر الجاري وذلك عقب اجتماع مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2 أكتوبر 2011. وقالت الشركة في بيان صحفي أمس ان سداد الدفعة الأولى يعتبر أحد البنود التي نصت عليها خطة إعادة الهيكلة المالية «الخطة» والتي وافقت عليها محكمة الاستئناف الخاصة بإعادة هيكلة الشركات بعد إصدار الأخيرة حكماً بالموافقة على انضواء شركة دار الاستثمار تحت قانون تعزيز الاستقرار المالي. والجدير ذكره أن تنفيذ خطة إعادة الهيكلة والتي تتضمن وفاء شركة دار الاستثمار بجميع التزاماتها

يستخدمها من قبل ويسدد أي قروض مستحقة عليه وبالسابق، كما ان عملية شراء الدين بالدين تحظرها كثير من المعايير الدولية لأنها قد تتحول إلى تجارة مشتقات جديدة تزيد من المخاطر المالية وتضعب من عملية السداد في حال اقترض المواطن ثلاث أو أربع مرات لتمديد آجال ديون قديمة والاستفادة من تقلبات أسعار الفائدة والظروف الأخرى.

● **محمود فاروق**

القانونيين، فإن أي مقرض يمكنه الرجوع إلى شروط عقد الاقتراض ومقاضاة البنك في حال شعر بالظلم من طريقة تنفيذ العقد ومثل ذلك متاح للبنك الذي يمكنه مقاضاة العميل في حال مخالفة بنود العقد.

وعليه مازالت البنوك تتنافس في جذب العملاء لنقل مخاطر قروضهم من بنك إلى آخر للحصول على كلفة أقل إذ يمكن للمقرض ان يحصل على قرض بضمانات كاملة لم

المستشار القانوني للمجموعة المصرفية القابضة طارق الربيعان ان القانونيين التجاري والمدني في الكويت ليس فيهما ما يمنع المقرض من سداد او اطفاء دين بدين آخر، لكن البنك المركزي بموجب القانون له سلطة واسعة لاختصاصه واستقلالته بتنظيم السياسات النقدية والائتمانية و منح القروض وقبول الودائع وغيرها من الامور التي يترك الفصل فيها الى سلطة المركزي وحدها، وبنا على قول هؤلاء

بفضل ارتفاع إيرادات تكرير النفط الخام

«البترول الوطنية» تربح 600 مليون دولار للنصف الأول



ارتفاع اجمالي إيرادات عمليات التكرير في «البحرول الوطنية»

كشف مصدر نفطي مسؤول في شركة البترول الوطنية لـ«الأنباء» عن ان الشركة حققت أرباحاً صافية خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية 2011/2012 تقدر بنحو 600 مليون دولار، مشيراً إلى أن هذه الأرباح الصافية ناتجة عن ارتفاع إجمالي إيرادات عمليات تكرير النفط الخام وإسالة الغاز وكذلك أنشطة التسويق المحلي. وذكر المصدر ان حجم النتائج التشغيلية خلال الأشهر الستة الماضية أي منذ أول ابريل الماضي حتى نهاية شهر سبتمبر الماضي بلغت 550 مليون دولار في حين بلغت الإيرادات الأخرى نحو 50 مليون دولار، مبيناً ان مصافي الشركة الثلاث ومصنع إسالة الغاز واصلت عملها بكفاءة عالية كجميع تكرير متكامل يتمتع بالمرونة العالية، بحيث يستطيع دائماً ان يستجيب لمتطلبات الأسواق العالمية، كما لم يواجه هذا المجمع أي عقبات أو حوادث خلال هذه المدة تعوق استمرارية عمله بهذه الكفاءة العالية، وبين ان مصفاة ميناء عبدالله تميزت بأعلى الأرباح خلال فترة الـ 6 أشهر وذلك بفضل قدرتها التحويلية الكبيرة وكذلك مصفاة الأحمدى التي تأتي في المرتبة الثانية، مشيراً إلى ان مصفاة الأحمدى تأثرت نتاجها لاسيما انها مورد زيت الوقود لوزارة الكهرباء والماء والذي يتمتع بأسعاره المتدنية نظراً للدعم الحكومي لهذا الوقود لمحطات الكهرباء، وذكر ان إجمالي أرباح شركة البترول الوطنية في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2011 بلغ 462 مليون دينار أي ما



عدنان المسلم

صرف مستحقات موظفي البورصة خلال الأسبوع الجاري لجنة السوق تلتئم نهاية الأسبوع لتسمية مدير السوق الجديد

وجود مدير للسوق يتولى المسؤولية الادارية والقانونية. كما علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان المستحقات التي طرأت على مستوى ادارة البورصة بإحالة مدير عام السوق حامد السيف إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية لن تؤثر على صرف مستحقات موظفي البورصة، لإتة إلى ان اجراءات الصرف شارفت على الانتهاء، ومن المتوقع ان يبدأ صرف المستحقات خلال الأسبوع الجاري. وقالت المصادر انه تم تجهيز كشوفات الأسماء وتحديد قيمة مستحقات الموظفين منذ تواريخ التعيين وحتى 30 مارس 2010 طبقاً للمادة 157 من القانون رقم 7 لسنة 2010.

يذكر ان لجنة السوق كانت قد اجتمعت قبل 10 أيام واقربت الصرف وصادقت على محضر الجلسة إيداناً ببدء اجراءات التقفند.

● **شريف حمدي**

توقعت مصادر لـ«الأنباء» ان تلتئم لجنة سوق الكويت للاوراق المالية برئاسة وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي نهاية الأسبوع الجاري لتسمية مدير السوق الجديد ليتولى ادارة مرفق السوق وتسيير أعماله خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي في مارس 2012 وذلك بعد قيام مجلس الوزراء منتصف الأسبوع الماضي بإحالة مدير عام السوق إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية. وأوضحت المصادر ان اللجنة أراجت الاجتماع منذ صدور قرار مجلس الوزراء لحين نشر مرسوم إحالة المدير العام للتقاعد في الجريدة الرسمية، لافتة إلى ان بورصة الترشحات تشمل نائب المدير العام لشؤون الشركات ونائب المدير العام لشؤون التداول، وقد تشمل احد أعضاء اللجنة.

وأكدت المصادر حرص اللجنة على ضرورة حسم هذا الملف في الاجتماع المقبل نظراً لأهمية

تحقيق التزامها أمام المجتمع عن طريق المشاركة الفعالة في أنشطة الجمعيات والهيئات الحكومية والأهلية وحماية البيئة الكويتية وتوفير فرص العمل والتطوير للكويتيين بالإضافة إلى العناية بموظفيها عن طريق خلق الحوافز وتحقيق طموحاتهم.

شركة البترول الوطنية تعتبر ركيزة مهمة من ركائز الصناعة النفطية في الكويت وهي الصناعة التي تعتمد عليها جهود التنمية الشاملة في البلاد وتشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. وذكر المصدر ان الشركة تلتزم بالوفاء بمتطلبات دعم الاقتصاد الوطني وتوفير أفضل الخدمات لعملائها،

يزيد على 1,5 مليار دولار في حين ان إيرادات الشركة خلال تلك الفترة ارتفعت بشكل كبير عن معدلاتها السابقة. وبين ان البترول الوطنية تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التكامل في عملياتها لإضفاء قيمة مضافة للمواد الهيدروكربونية الكويتية مع تلبية الطلب على الوقود محلياً، مشيراً إلى ان

السعرية تزيد 25,5 دولاراً للنافثا وكون أسعار النفط متذبذبة فان المعادلة تحفظ للمنتجين حقوقهم وتكون عادلة بالنسبة للمشتريين. وبين ان فترة العقود الزمنية تبدأ من شهر ديسمبر 2011 وتنتهي في شهر نوفمبر 2012 حيث تلتزم المؤسسة بتوريد مليون ونصف مليون طن من النافثا طوال مدة العقود.

وأضاف ان عقود المؤسسة لمنتج النافثا موزعة على ثلاث

23 ألفاً عدد الغرف الفندقية بالكويت

فندقية ضمن 500 بناية تقريباً وان البناية تحوي 30 غرفة تقريباً كحد أدنى. وألحت المصادر إلى ان نشاط أو ترخيص شقق مفروشة غير موجود لدى «التجارة» مما جعل ملاك هذه البنايات يتلاعبون أو يتحايلون على الوزارة من خلال بند شقق مفروشة وهي في الأساس شقق فندقية.

من جانب آخر، أفادت مصادر بان «التجارة» ليس لها الحق في مخالفة هذه الشقق المفروشة لعدم وجود هذا النشاط «الشقق المفروشة» ضمن التراخيص التي تمنحها الوزارة مما جعل هناك ثغرات لممارسة الشقق الفندقية من دون ترخيص من خلال مظلة «شقق مفروشة».

وبينت المصادر انه سيتم إضافة نشاط شقق مفروشة ضمن أنشطة الوزارة وتحويل الشقق المفروشة إلى شقق فندقية بشكل قانوني خلال الفترة المقبلة.

● **عاطف رمضان**

كشفت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» عن ان إجمالي عدد الغرف الفندقية المرخصة وغير المرخصة في الكويت بلغ 23 ألف غرفة تقريباً منها 8782 غرفة مرخصة و14,2 ألف غرفة فندقية تقريباً غير مرخصة في الكويت يتم استغلالها تحت غطاء الشقق المفروشة للتأجير اليومي والأسبوعي والشهري والسنوي من دون علم وزارة التجارة والصناعة والجهات المعنية الأخرى.

وأضافت المصادر ان هناك تنسيقاً بين وزارتي «التجارة» و«الداخلية» وبلدية الكويت لإخضاع هذه الشقق لتعمل تحت مظلة القوانين والقرارات الوزارية. وذكرت المصادر ان بعض هذه البنايات تقوم بالأعمال المشبوهة وان «التجارة» تقوم بالسيطرة على هذه المنشآت من خلال حل جزري لإلزام هذه الغرف غير المرخصة للعمل تحت مظلتها والجهات المعنية الأخرى من خلال الالتزام بالقوانين. وقالت المصادر ان الـ 14 ألف غرفة

قطاع التسويق في «مؤسسة البترول» يوقع عقوداً طويلة الأجل للنافثا بعلوأة 25,5 دولاراً للطن

قال مصدر مطلع في قطاع التسويق العالمي بمؤسسة البترول الكويتية ان المؤسسة جددت عقود النافثا طويلة الأجل مع زبائنها للفترة من ديسمبر 2011 إلى نوفمبر 2012، مشيراً إلى ان الصيغة التسعيرية ترتبط على أساس أسعار نشرة بلاتس لمنطقة الشرق الأوسط بإضافة علاوة قدرها 25,5 دولاراً للطن بدلاً من 23,5 دولاراً للطن. وأوضح المصدر لـ«الأنباء» ان الأسعار التي تم الاتفاق عليها هي أسعار عادلة كون المعاملة

السعرية تزيد 25,5 دولاراً للنافثا وكون أسعار النفط متذبذبة فان المعادلة تحفظ للمنتجين حقوقهم وتكون عادلة بالنسبة للمشتريين. وبين ان فترة العقود الزمنية تبدأ من شهر ديسمبر 2011 وتنتهي في شهر نوفمبر 2012 حيث تلتزم المؤسسة بتوريد مليون ونصف مليون طن من النافثا طوال مدة العقود.

وأضاف ان عقود المؤسسة لمنتج النافثا موزعة على ثلاث

السعرية تزيد 25,5 دولاراً للنافثا وكون أسعار النفط متذبذبة فان المعادلة تحفظ للمنتجين حقوقهم وتكون عادلة بالنسبة للمشتريين. وبين ان فترة العقود الزمنية تبدأ من شهر ديسمبر 2011 وتنتهي في شهر نوفمبر 2012 حيث تلتزم المؤسسة بتوريد مليون ونصف مليون طن من النافثا طوال مدة العقود.

وأضاف ان عقود المؤسسة لمنتج النافثا موزعة على ثلاث

السعرية تزيد 25,5 دولاراً للنافثا وكون أسعار النفط متذبذبة فان المعادلة تحفظ للمنتجين حقوقهم وتكون عادلة بالنسبة للمشتريين. وبين ان فترة العقود الزمنية تبدأ من شهر ديسمبر 2011 وتنتهي في شهر نوفمبر 2012 حيث تلتزم المؤسسة بتوريد مليون ونصف مليون طن من النافثا طوال مدة العقود.

وأضاف ان عقود المؤسسة لمنتج النافثا موزعة على ثلاث

● **أحمد مغربي**

